بسم الله الرحمن الرحيم

بهذا يحصل الاطمئنان لصحة السعي في التوسعة الجديدة للمسعى

الحمد لله وحده، وصلى الله وسلم وبارك على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

وبعد، فقد اطلعت على ما كتبه الأخ الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، عضو هيئة كبار العلماء عن الزيادة الجديدة في المسعى الذي نشرته صحيفة الجزيرة في عددها (١٢٩٥٣) في ١٤٢٩/٣/٨هـ، وقد ذكر أنه سئل عشرات المرات عن السعي في المسعى الجديد الذي أمر بإنشائه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، وأنه استخار الله في الإجابة عن ذلك، لاسيما والمسألة الآن صارت محل أخذ ورد واختلاف في الفتوى بين منع وإجازة مما أوجد بلبلة وقلقاً واضطرابا بين عموم الناس، وذكر أنه كان ممن يرى عدم توسعة المسعى، وأنه قامت البينة العادلة من سبعة شهود يتبعهم ثلاثة عشر شاهداً يشهدون بمشاهدتهم جبل الصفا ممتداً امتداداً بارتفاع مساو لارتفاع الصفا حاليا وذلك نحو المشرق إلى أكثر من عشرين متراً عن جبل الصفا الحالي، وكذلك الأمر بالنسبة لجبل المروة، وشهادتهم صريحة في امتداد الجبلين ـ الصفا والمروة ـ شرقاً امتداداً متصلاً وبارتفاعهما، وأنه لذلك رجع عن قوله بعدم جواز التوسعة إلى القول بصحة السعي في التوسعة الجديدة لوقوعها بين جبلي الصفا والمروة .

بعد ذكر هذا التلخيص من كلام الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، أقول : إني أتمنى أن يثبت امتداد جبلي الصفا والمروة شرقا بمقدار التوسعة الجديدة لأن الواجب هو السعي بين الصفا والمروة سواء في ذلك ما كان موجودا من قبل وما زيد عليه مما يكون بين الجبلين، وكون المسعى القديم هو الذي يسعى فيه الناس من قديم الزمان لا يمنع من السعي في الزيادة الجديدة إذا ثبت وقوعها بين جبلي الصفا والمروة لأن الناس فيما مضى لم يكونوا بحاجة إلى السعي في غير المسعى القديم، والآن وفي هذا الزمان هم بحاجة إلى هذه التوسعة .

وقد بلغني أن الصك الذي سبق أن صدر من محكمة مكة اشتمل على إفادة بعض كبار السن الذين رأوا امتداد جبلي الصفا والمروة من الجهة الشرقية، وليس فيه إثبات شهادتهم لأن الثبوت يتطلب إثبات الشهادة وتزكية الشهود، والبلبلة التي أشار إليها الشيخ عبد الله المنيع لا تزال باقية حتى يثبت الحكم بامتداد الجبلين بمقدار الزيادة الجديدة وذلك بأن يصدر بذلك بيان من جهة شرعية عليا هي هيئة كبار العلماء أو اللجنة الدائمة للإفتاء وبذلك تنتهي البلبلة والاضطراب .

وكما أن زمن العبادة وهو دخول شهر رمضان وخروجه ودخول شهر الحج يثبت ببيان من مجلس القضاء الأعلى فكذلك مكان العبادة وهو المسعى يكون اطمئنان الناس إلى ثبوته ببيان من هيئة كبار العلماء أو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

وقد كتبت لخادم الحرمين الشريفين بتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢١هـ، كتابا على إثر إعادة إنشاء جسر الجمرات .. قلت فيه :

((وبعد، فإن من فضل الله عز وجل على أهل الحرمين وسائر سكان الجزيرة العربية عموما وعلى أسرة آل سعود خصوصا أن مكن لهذه الأسرة في هذه البلاد بقيادة الرجل الهمام والبطل المقدام والليث الضرغام الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود غفر الله له ورحمه، الذي جمع الله به شتات هذه البلاد المتفرقة ووحدها على يديه باسم المملكة العربية السعودية، وقد لقي الحرمان الشريفان عناية واهتماما منه رحمه الله ومن أبنائه الذين ولوا الأمر من بعده، فالملك عبد العزيز رحمه الله حقق الله على يديه هذه المكاسب العظيمة، وهي ولاية هذه الأسرة على الحرمين الشريفين وخدمتهما وتسهيل الحج والعمرة والزيارة لقاصديهما، والملك سعود رحمه الله حصل في عهده توسعة المسجدين الشريفين المسجد الحرام والمسجد النبوي، والملك فيصل رحمه الله حصل في عهده توسعة المطاف وإزالة بناء زمزم والبنايات التي على أطراف المطاف مما حصل به تسهيل الطواف حول الكعبة مع كثرة الأعداد التي تفد للحج والعمرة، والملك فهد رحمه الله حصل في عهده توسعة واسعة للمسجد النبوي وزيادة في توسعة المسجد الحرام .

وقد جاء في المثل: ((كم ترك الأول للآخر))، فقد بقي لكم حفظكم الله أهم شيء: وهو العمل على تخليص الحجاج من شدة الزحام عند الجمرات وفي المطاف وفي المسعى، وقد وفقكم الله في هذا العام الذي أوشك على الانصرام للمبادرة إلى إزالة جسر الجمرات وبنائه من عدة أدوار تحققت الاستفادة في حج هذا العام بما نجز منه، وهو بدروم الخدمات والدور الأرضي والدور الذي فوقه، ومع كون البناء لم يكتمل فإنه لم يذكر شدة زحام في استعمال هذا الذي نجز منه، فكيف إذا تم البناء؟!

وأما المسعى فإن الاقتراح الذي ذكر الشيخ عبد الله بن منيع أنه قدمه لمقامكم الكريم وجيه وهو فصل المسعى في الدور الأرضي إلى دورين والدور الذي فوقه إلى دورين فيكون السعي في هذه الأربعة مع الخامس وهو السطح، وبذلك يتخلص من شدة الزحام إذا أمكن تنفيذ هذا الاقتراح، وإن لم يمكن فإن الحاجة داعية إلى إزالته وإنشائه من جديد من عدة أدوار .

وأما توسعة المطاف فهي أهم شيء ادخره الله لمقامكم الكريم، وذلك بإزالة البناء المقبب ومساواة أرضه بأرض المطاف، وأن يقام عليه دور على شكل دائري على أعمدة متباعدة يطوف الناس عند الزحام بين هذه الأعمدة وفي الدور الذي فوقها، ويكون في نهاية هذا الدور من جهة الكعبة مكان محجوز لسير العربات التي يطاف عليها .

والمأمول من مقامكم الكريم المبادرة إلى تحقيق هذه التوسعة للمطاف والمسعى لتظفروا بالأجر العظيم وشرف تنفيذ هذا العمل الجليل .

حفظكم الله ورعاكم ووفقكم لكل خير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)) .

وبعد البدء بالتوسعة الجديدة للمسعى كتبت لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله كتابا بتاريخ ١٤٢٨/٧/٣هـ، قلت فيه ((والسعي في المسعى الحالي متحقق بكونه بين الصفا والمروة وهو الذي قرره ستة عشر من هيئة كبار العلماء، وأي زيادة عليه من جهة الشرق يحتاج فيها إلى بينة تثبت وقوعها بين جبلي الصفا والمروة يعتمدها مجلس هيئة كبار العلماء وإذا لم توجد بينة معتمدة من مجلس الهيئة فإن البراءة لذمتكم ـ حفظكم الله ـ والاطمئنان إلى صحة سعي الساعين بين الصفا والمروة من الحجاج والمعتمرين يكون بالاقتصار على المسعى الموجود مع زيادة الأدوار الكافية التي يتخلص بها من الزحام لاسيما وأن كل من يعلم بقرار غالبية هيئة كبار العلماء بعدم جواز الزيادة على المسعى الموجود لا يرى براءة ذمته إلا بالسعي في المسعى الحالي)) .

أقول : وقرار غالبية هيئة كبار العلماء بعدم الزيادة على المسعى القديم مبني على ما قرره الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله ومن معه من المشايخ، وقد ذكر الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله أنه حضر اجتماعات الشيخ محمد بن إبراهيم مع عدد من مشايخ نجد والحجاز في حج عام ١٣٧٥هـ، وأنهم بحثوا مسائل تتعلق بالمشاعر ومنها توسعة المسعى فقال رحمه الله في رسالة منه للشيخ عبد الله بن عبد العزيز العقيل بتاريخ ١٣٧٥/١٢/٢١هـ، مثبته ضمن رسائل الشيخ ابن سعدي للشيخ عبد الله بن عقيل المطبوعة بعنوان الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة ص ٢٩٣ جاء فيها : ((وكذلك المسعى منهم من قال إن عرضه لا يحد بأذرع معينة، بل كل ما كان بين الصفا والمروة فإنه داخل في المسعى كما هو ظاهر النصوص من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم، ومنهم من قال يقتصر فيه على الموجود، لا يزاد فيه إلا زيادة يسيرة يعني في عرضه، وهو قول أكثر الحاضرين .

ويظهر من حال الشيخ محمد أن يعمل على قول هؤلاء لأنه لا يحب التشويش واعتراض أحد)) .

والحاصل أن الاختلاف بين من ينتسب للعلم في توسعة المسعى يبقى معه الاضطراب والبلبلة، والفصل في ذلك يكون بصدور فتوى من جهة شرعية عليا هي هيئة كبار العلماء أو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ينتهي بها القيل والقال والأخذ والرد، وأسأل الله عز وجل أن يوفق الجميع لما يرضيه والحمد لله رب العالمين .

عبد المحسن بن حمد العباد البدر